منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الاستثمار في السكان الريفيين

برنامج الأغذية العالمي

19 يونيو/حزيران 2024

توسيع نطاق التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها:
مبادرة الساحل الواحد

الخلفية

منطقة الساحل منطقة تواجه تحديات كبيرة وملحة. تحدّد استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل هذه المنطقة على أنها تضم 10 بلدان: السنغال، وغامبيا، وموريتانيا، وغينيا، ومالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، وتشاد، والكاميرون، ونيجيريا. ونتيجة لتغير المناخ والتصحر والجفاف والفيضانات، امتدّت المنطقة الجافة بمقدار 200 كيلومتر أخرى جنوبا على مدى السنوات الثلاثين الماضية. وقد أدى ذلك إلى تعطيل الإنتاج الزراعي وتغيير طرق التنقّل الرعوي، مما أدى إلى نزاعات. ويعاني 41 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. وارتفع عدد النازحين داخليا، ولا سيما في بوركينا فاسو.

ومع ذلك، فهي أيضا منطقة مليئة بالفرص. تضمّ منطقة الساحل السكان الأصغر سنا في العالم: 65 في المائة منهم تحت سن 25 سنة. وبحلول عام 2050، ستكون المنطقة موطنا لخمسمائة مليون شخص. ويمكن لهذه القوة العاملة الشابة الدينامية أن تحول الزراعة إذا زُوّدت بأحدث التكنولوجيات المتطورة والبنية التحتية القادرة على الصمود في مواجهة المناخ وتعلمت ممارسات الأعمال التجارية الزراعية المبتكرة.

وقد توصلت الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها إلى استجابة مشتركة: مبادرة الساحل الواحد. تعد هذه المبادرة استراتيجية طويلة المدى لبرمجة الاستثمارات والتمويل المناخي في جميع أنحاء المنطقة للاستفادة من المزايا النسبية وتعزيز أوجه التآزر وتحقيق أقصى قدر من الأثر. وتشمل المبادرة ما يلي: (1) البرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ، وهو أكبر مبادرة للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، بقيمة إجمالية قدرها 181 مليون دولار أمريكي؛ (2) برنامج الإدارة المتكاملة للمخاطر المناخية في أفريقيا بقيمة 82 مليون دولار أمريكي؛ (3) مبادرة التمويل الأخضر الشامل – 104 ملايين يورو؛ (4) مشروع الدعم الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ لمبادرة الجدار الأخضر العظيم – 8.9 مليون يورو.

لماذا نحتاج إلى نهج إقليمي مشترك؟ من الممكن أن توفر العمليات الإقليمية فوائد لا تستطيع أن توفرها المشروعات الفردية. ويمثل تحسين استدامة الزراعة عبر منطقة شاسعة شبه قاحلة ذات حدود غير خاضعة للحراسة تمتد عبر 6 بلدان[1] تحديا كبيرا. ولكي تكون الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها فعالة في منطقة يتحرك عبرها الناس والحيوانات بحرية، عليها أن توحّد قواها وأن تعمل معا في إطار محور العمل الإنساني والتنمية والسلام.

وقد تعلمنا كيف نجعل هذا النهج يحقق قيمة كبيرة. فقد علّمنا البرنامج المشترك الرائد لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ كيفية العمل معا. وعلى الرغم من السياق الهش، وصل البرنامج في منتصف المدة إلى 50 000 أسرة ريفية (68 في المائة من الهدف)، وإن لم يكن ذلك دائما بطريقة منسقة. ولا تزال أهداف البرنامج وغاياته ذات صلة، ويتمثل التحدي الذي يواجه المرحلة الثانية، التي تمتد على مدى السنوات الثلاث المقبلة، في تحقيق التعاون على نطاق واسع. ولتنفيذ عمليات الساحل الواحد الأخرى، وهي الآن في مرحلة البداية، سنحتاج إلى تنقيح كيفية تنفيذ الأنشطة. ويتمثل أحد الحلول في أن تركز منظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج** على الفئات الضعيفة للغاية من خلال المساعدات الغذائية الطارئة وشبكات الأمان، بينما يواصل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية استهداف المزارعين والرعاة الريفيين من خلال مشروعات لتحسين الإنتاجية والوصول إلى الأسواق والقدرة

[1] بلدان مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل والسنغال.

على الصمود. وبعد انسحاب بوركينا فاسو والنيجر ومالي من مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل، نحن بصدد تحديد كيان إقليمي جديد يمكنه تنسيق العمل.

وقد قمنا بتحسين التعاون بشكل كبير ووضع البرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ الأسس اللازمة لزيادة الأثر بشكل كبير من خلال مبادرة الساحل الواحد. لقد تعلمنا كيفية العمل معا على نطاق واسع، والمزج بين موارد القروض مع المنح. ومع ذلك، يتعين علينا أن نقوم بالتوظيف مقدما، والتحرك بشكل أكثر فعالية، وتكثيف جهود تعبئة الموارد. ومن خلال دمج هذه الدروس والتحلي بالمرونة، يمكن أن نجعل مبادرة الساحل الواحد أكثر بكثير من مجرد مجموع أجزائها، وأن نستجيب للجوع واضطراب المناخ واحتياجات السكان الشباب السريعي النمو.

1- السياق الإقليمي

تغطي المنطقة الجيوسياسية لمنطقة الساحل، كما حددتها استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، 10 بلدان (السنغال، وغامبيا، وموريتانيا، وغينيا، ومالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، وتشاد، والكاميرون، ونيجيريا). ومن المتوقع أن يصل عدد سكانها إلى أكثر من 500 مليون نسمة بحلول عام 2050. وتعد المنطقة موطنا لأصغر السكان سنا في العالم، حيث تقل أعمار 65 في المائة من سكانها عن 25 سنة. ويتيح ذلك فرصا عظيمة لإدراج القوة العاملة الشابة الدينامية في مجال الزراعة باستخدام الأدوات الرقمية وأحدث التكنولوجيات المتطورة وممارسات الأعمال الزراعية المبتكرة.

وتواجه المنطقة أيضا الكثير من التحديات. ويهدد تغير المناخ بزيادة تدهور الأراضي والنباتات والموارد المائية والنظم الغذائية من خلال زيادة حالات الجفاف والتصحر والفيضانات وقصر موسم الأمطار المتوقع. وقد انتقلت المنطقة الإيكولوجية لمنطقة الساحل من 50 إلى 200 كيلومتر جنوبا على مدى العقود الثلاثة الماضية، مما أدى إلى فقدان التنوع البيولوجي والأراضي الصالحة للزراعة والأراضي الرعوية. ولا يزال الضعف أمام تغير المناخ مرتفعا ويرتبط بانخفاض الاستعداد للتصدي لتغير المناخ والتكيف معه. واستنادا إلى بيانات مؤشر نوتردام للتكيف العالمي، تقع بلدان مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل والسنغال في المنطقة "الحمراء" من مصفوفة الضعف أمام تغير المناخ والاستعداد له.

وأصبحت المنازعات بين المزارعين والرعاة على الموارد الطبيعية أكثر تواترا مع تداخل تأثيرات تغير المناخ بشكل متزايد مع ممارساتهم التقليدية، والتي أدت إلى جانب النزاعات المتزايدة إلى إجبار الرعاة على تعديل طرق تنقلهم الرعوي، من دون موافقة مسبقة من المجتمعات المحلية الزراعية في كثير من الأحيان. وباستثناء موريتانيا، هناك ما يقرب من 3.1 مليون نازح داخليا في منطقة الساحل بسبب النزاعات والعنف. وأعلى الأعداد موجودة في بوركينا فاسو، حيث يوجد 2 مليون نازح داخليا، وهو ما يمثل 65 في المائة من السكان النازحين داخليا في منطقة الساحل. وبين عامي 2021 و2023، ارتفع عدد النازحين داخليا بنسبة 31 في المائة في بوركينا فاسو، و7 في المائة في مالي، و50 في المائة في النيجر، و6 في المائة في تشاد. وبين عامي 2020 و2022، عانى ما يقدر بنحو 41.5 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد في منطقة الساحل:[2] 12.6 مليون في بوركينا فاسو، و2.5 مليون في موريتانيا، و8.4 مليون في السنغال، و18.0 مليون في النيجر.

وقد انسحبت مالي من مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل في عام 2022، وتبعتها بوركينا فاسو والنيجر في عام 2023. ولم تبق إلا تشاد وموريتانيا فقط في العضوية، مما ألقى بحالة من عدم اليقين بشأن مستقبل هذه المنظمة الإقليمية.

2- مبادرة الساحل الواحد

تمّ تصوّر مبادرة الساحل الواحد على أن تكون وسيلة طويلة الأجل لبرمجة استثمارات الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها وتجميع التمويل المناخي على المستوى الإقليمي بهدف تحقيق قدر أكبر من التآزر وتعزيز الأثر. وهي تتألف حاليا من البرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ وبرنامج الإدارة المتكاملة للمخاطر المناخية في أفريقيا ومبادرة التمويل الأخضر الشامل ومشروع الدعم الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ لمبادرة الجدار الأخضر العظيم.[3] وقد أكمل البرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ للتو استعراض منتصف المدة بينما لا تزال المبادرات الأخرى في مرحلة البدء.

والبرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ قيد التنفيذ منذ حوالي عامين. وتبلغ القيمة الإجمالية للبرنامج 181.4 مليون دولار أمريكي والغرض منه هو تحسين القدرة على الصمود وتوفير فرص اقتصادية لفائدة 132 000 أسرة ريفية في المناطق العابرة للحدود في بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، والسنغال. وهذا هو أول تعاون كبير بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، وأول عملية إقراض إقليمية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وقد تم تصميم البرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ في عام 2020 استجابة لطلب مجموعة الخمسة

[2] بناء على التعريف الجغرافي لمجموعة الخمسة لمنطقة الساحل + السنغال في سياق البرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ. ويستثنى من هذا التقدير تشاد ومالي بسبب عدم توفر البيانات.

[3] في هذا السياق، يمثل كل من برنامجي SD3C وAICRM المحورين الرئيسيين للتعاون في منطقة الساحل. أطلق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية و**البرنامج** خطة عمل مشتركة في عام 2024 لتعزيز جهودهما المشتركة الهادفة إلى مكافحة الجوع والفقر في السياقات الهشة. وتتجلى أمثلة هذا التعاون في تعزيز الشراكة بين وكالات الأمم المتحدة والتركيز على العمل الميداني في برنامجي SD3C و AICRM، مع جهود مشتركة من عام 2024 إلى عام 2027 لتحقيق تدخلات فعالة.

لمنطقة الساحل والسنغال وتم إطلاقه في يونيو/حزيران 2021. ويتم تنفيذه على مرحلتين على مدار ست سنوات ويتضمن عملية استعراض منتصف المدة/إعادة الهيكلة التي أصبحت على وشك الانتهاء. وحتى 30 يونيو/حزيران 2024، تتولى أمانة مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل قيادة مسؤوليات التنسيق الإقليمي، مع منظمات المنتجين الإقليمية (التي تعمل كشركاء[4] تنفيذ أساسيين وخاصة في المناطق غير الآمنة ولبناء القدرات). وقد حصل البرنامج على تمويل مشترك من هولندا (13.2 مليون دولار أمريكي)، وإيطاليا (1.9 مليون دولار أمريكي)، وأيرلندا (0.5 مليون دولار أمريكي). وتم إنشاء مرفق تمويل متعدد الجهات المانحة في مارس/آذار 2024 لتعبئة الموارد من أجل توسيع نطاق النتائج والأثر.

ويتم تمويل برنامج الإدارة المتكاملة للمخاطر المناخية في أفريقيا، الذي تبلغ ميزانيته الإجمالية 82 مليون دولار أمريكي، من قبل الصندوق الأخضر للمناخ. ويغطي سبعة بلدان: بوركينا فاسو، وتشاد، وغامبيا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، والسنغال. والهدف من البرنامج هو بناء وتعزيز وتوسيع نطاق القدرة على الصمود والقدرة على التكيف لدى 922 817 من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية الريفية، والتخفيف من حدة تغير المناخ باستخدام نهج متكامل لإدارة المخاطر المناخية. ويجمع هذا النهج بين الاستعداد للمخاطر المناخية والحد من المخاطر المناخية ونقل المخاطر. وقد أُطلق البرنامج رسميا على المستوى الإقليمي في مارس/آذار 2023 ويستمر لمدة ست سنوات. ويتم تنفيذه من خلال الحكومات الوطنية بالشراكة مع **البرنامج** والبنك الأفريقي للتنمية ومجموعة القدرات الأفريقية في مجال المخاطر. وقد تلقى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أول دفعة تتعلق ببرنامج الإدارة المتكاملة للمخاطر المناخية في أفريقيا من الصندوق الأخضر للمناخ، وعُقدت حلقة عمل إقليمية في 6 و7 مارس/آذار 2024 في بانجول.

وتبلغ ميزانية مبادرة التمويل الأخضر الشامل 104 ملايين يورو ويمولها أيضا الصندوق الأخضر للمناخ. وتغطي خمسة بلدان: بوركينا فاسو، وكوت ديفوار، وغانا، ومالي، والسنغال. والهدف من مبادرة التمويل الأخضر الشامل هو زيادة قدرة 600 378 مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود أمام الآثار الضارة لتغير المناخ عن طريق إزالة الحواجز المتكررة أمام الوصول إلى الخدمات المالية وغير المالية الخضراء. وسينصب التركيز على بناء قدرتهم على الصمود من خلال تكييف أنشطتهم الزراعية بشكل أفضل مع المخاطر المناخية الحالية والمستقبلية من خلال جملة أمور منها الطاقة النظيفة وممارسات إدارة موارد المياه الأكثر كفاءة. وسيتم تنفيذ البرنامج من خلال الحكومات الوطنية بالشراكة مع المصارف الزراعية الوطنية المحلية وسيستهدف منظمات المزارعين ومنظمات النساء والشباب والتعاونيات والمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتم التوقيع على اتفاقية الأنشطة الممولة بين الصندوق الأخضر للمناخ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في 1 أبريل/نيسان 2022. وتمّ تعديله في 18 يناير/كانون الثاني 2024 وأصبح ساريا في 30 يناير/كانون الثاني 2024، مما مهد الطريق لبدء التشغيل.

وحصل **مشروع الدعم الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ لمبادرة الجدار الأخضر العظيم** على تأييد مرفق البيئة العالمية في ديسمبر/كانون الأول 2023 لتمويل قدره 8.9 مليون يورو. وسيتم تنفيذه جنبا إلى جنب مع برنامج الدعم الإقليمي للمرحلة الأولى من مبادرة التمويل الأخضر الشامل التي يمولها الصندوق الأخضر للمناخ في إطار الرؤية الطويلة المدى لمرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ. ويسعى هذا المشروع إلى تحسين الوصول إلى أفضل الممارسات، وتعزيز الابتكار والتحول الرقمي، وتسهيل التعلم المتبادل عبر بلدان مبادرة الجدار الأخضر العظيم لتعزيز الاستدامة والقدرة على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ.

3- نهج إقليمي لتعزيز القدرة على الصمود

قامت مؤسسات مالية دولية أخرى ووكالات الأمم المتحدة بتمويل عمليات إقليمية لأكثر من عقد من الزمن، ويُنظر إليها كأداة قوية يمكن أن توفر فوائد لا تستطيع المشروعات القطرية الفردية تحقيقها. وكمثال على ذلك، يتناول نهج الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها لتعزيز القدرة على الصمود في منطقة الساحل الطبيعة الإقليمية للمسائل الرئيسية، ومحركات الهشاشة ونقص الاستثمار المزمن في المناطق العابرة للحدود.

ويستند النهج إلى محور العمل الإنساني والتنمية والسلام: حيث إنه يسعى إلى التصدي للفقر والجوع، وتعزيز سبل كسب العيش المستدامة بيئيا والقادرة على التكيف مع المناخ، ودعم هذه الإجراءات بأنشطة مصممة لتعزيز التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية. وهو ثمرة رؤية طويلة المدى، ومصمم لبناء قدرات المنظمات المجتمعية التي تحافظ على سبل كسب عيش المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة

[4] Réseau des Organisations Paysannes et Producteurs Agricoles de l'Afrique de l'Ouest (ROPPA)، و Réseau Billital Maroobè (RBM)، و Association pour la Promotion de l'Elevage au Sahel et en Savane (APESS).

وأمنهم الغذائي. وتعد المرونة بالغة الأهمية للتدخلات السريعة والمكيفة، شأنها شأن العزم على الاستمرار في العمل (عندما يسمح الوضع الأمني بذلك) خلال جميع مراحل حالات النزاع المتطورة، لحماية سبل كسب عيش الفئات الأكثر ضعفا. ويعد التعاون أساسيا للاستفادة من الميزة النسبية لكل مؤسسة متعلقة بهذا المحور.

ويوضح البرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ كيف يمكن لهذا التعاون أن يعمل على تحقيق نتائج أفضل للسكان المعرضين للمخاطر. ويتولى **البرنامج** مسؤولية إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، وتتولى منظمة الأغذية والزراعة مسؤولية توفير مجموعات البدء للأسر الزراعية والرعوية وتقديم المشورة في مجال الإرشاد بشأن الاستخدام الأمثل للأراضي المستصلحة حديثا، ويتولى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مسؤولية الإشراف والتدخلات المتعلقة بالبنية التحتية لتسهيل الوصول إلى معلومات السوق والأسواق. ويعزز التعاون مع المنظمات الرعوية الإقليمية الحوار بين أصحاب المصلحة ويمهد منع النزاعات الطريق أمام إيجاد طرق جديدة للتنقّل الرعوي ويوفر فرصا جديدة للرعاة لإنتاج الحليب والجلود واللحوم والأسمدة العضوية التي يمكن بيعها للمزارعين لمساعدتهم على زيادة غلاتهم - مما يضمن استفادة كل من المزارعين والرعاة من التكافل المعزز.

ومجموعة الخمسة لمنطقة الساحل، وهي هيئة إقليمية ترعاها الدول الأعضاء، عززت هذا النهج بشكل أكبر لأنها مسؤولة عن حوار السياسات والتنسيق والإدارة، المدمجة كلها من خلال آلية التنسيق التابعة للهيئة الإقليمية.

4- التقدم التشغيلي للبرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ في منتصف المدة

إجمالا، استفادت حوالي 000 50 أسرة من البرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ حتى الآن. ويقابل ذلك 68 في المائة من هدف المرحلة الأولى البالغ 000 73 أسرة.

وتحقق الأداء المالي الأقوى في مالي حيث تم صرف 16.1 مليون يورو منذ بداية البرنامج، وهو ما يعادل حوالي 62 في المائة من إجمالي المدفوعات حتى الآن. وتليها تشاد (3.7 مليون يورو)، ثم بوركينا فاسو (2.8 مليون يورو)، والسنغال (2.5 مليون يورو)، والنيجر (0.8 مليون يورو).

وعلى المستوى الوطني، تشمل الإنجازات ما يلي: (1) تنمية 500 6 هكتار من الأراضي الزراعية والرعوية؛ (2) إنشاء 339 مدرسة زراعية رعوية ميدانية، و300 مجموعة مساعدة ذاتية (نوادي ديميترا) و24 جمعية ادخار وائتمان مجتمعية؛ (3) توزيع 000 19 مجموعة من الأدوات الزراعية والحراجية والرعوية والسمكية؛ (4) تدريب 000 40 من أصحاب الحيازات الصغيرة على مهارات مختلفة (الممارسات الزراعية الجيدة، وريادة الأعمال، وإدارة النزاعات، والتغذية)؛ (5) إعادة تأهيل أو بناء 88 قطعة من البنية التحتية (الآبار، والبرك الرعوية، وممرات التنقّل الرعوي، وحظائر التلقيح، وما إلى ذلك).

وعلى المستوى الإقليمي، نظمت وحدة التنسيق الإقليمية (أمانة مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل)، بالشراكة مع منظمات المزارعين/الرعاة الإقليمية، 18 حدثا بشأن موضوعات مثل التنقّل الرعوي، والانتقال الزراعي الإيكولوجي، وسلاسل القيمة المحلية الخاصة بالحليب، والنزاعات بين المزارعين والرعاة، والنزاعات المهنية، والتكامل الاقتصادي الإقليمي، وريادة الأعمال لدى النساء والشباب في المناطق العابرة للحدود.

وخلص استعراض منتصف المدة إلى أن المكونات التقنية ذات صلة عموما في ما يتعلق بمعالجة المناخ والنزاعات. ولكن، ستتم إعادة صياغة الأنشطة المتعلقة بجائحة-19 ضمن سياق أوسع للاستعداد لحالات الطوارئ وستستفيد من: (1) الروابط التشغيلية لتدخلات تخفيف المخاطر بموجب برنامج الإدارة المتكاملة للمخاطر المناخية في أفريقيا من خلال مبادرة الساحل الواحد؛ (2) دعم تشغيلي إضافي لشبكات الأمان الاجتماعي والمساعدة الإنسانية والمعونات الغذائية الموجهة إلى **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة من خلال مرفق التمويل المتعدد الجهات المانحة. وسيتم إدراج ذلك في الميزانية ضمن مكونات البرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ الجديدة، والتي تمت إضافتها بعد عملية استعراض منتصف المدة/إعادة الهيكلة.

وسيحتوي المكون التشغيلي على ترتيبات تنفيذ معدلة لن تعتمد بعد الآن على اتفاقات الصناديق الاستئمانية الأحادية، ولكن على طرائق جديدة بموجب مرفق التمويل المتعدد الجهات المانحة، وأفرقة فرعية أقرب مكانيا من المناطق المستهدفة، وزيادة الكفاءات في التعاقد مع مقدمي الخدمات، ودور جديد ونشط للوحدات المجتمعية ووحدات الحكومة المحلية على مختلف المستويات كجزء من نهج محدد للتنمية الإقليمية. وسيشهد هذا النهج اهتماما متزايدا بمناطق التركيز، مما سيؤدي إلى تجنب تشتيت الموارد المحدودة على نطاق غير

مكثف ويزيد من احتمالية حدوث أثر كبير ومستدام، وبالبنية التحتية العابرة للحدود، وهي شرط رئيسي في التنمية الإقليمية التي لا تحظى دائما بمكانة عالية بما فيه الكفاية على قائمة الأولويات الاستثمارية.

5- التحديات

منذ البداية، واجه البرنامج ثلاث مشاكل رئيسية: (1) الاتصالات؛ (2) الإبلاغ التقني والمالي؛ (3) تعبئة الموارد.

الاتصالات. احتاجت إدارة الاتصالات في البرنامج إلى التحسين منذ البداية لأن الأنشطة على أرض الواقع لم تُعرض دائما على أنها جهود مشتركة بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها مع الموارد الحكومية المخصصة. وبالإضافة إلى ذلك، أدت محدودية الاتصالات بين المكاتب القطرية لمنظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج** والمشروعات التي يستضيفها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى حدوث سوء فهم أدى بدوره إلى تأخير بدء الأنشطة. وقد نوقشت هذه المسألة من قبل الأفرقة والمديرين الإقليميين الثلاثة المشاركين في البرنامج. وتم الاتفاق على خطة اتصالات مشتركة للحد من الإجراءات المنعزلة.

الإبلاغ التقني والمالي. وقعت منظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج** اتفاقا بشأن الشراكة وتقديم الخدمات مع الدول الأعضاء المقترضة في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وكان الهدف من اتفاق الصندوق الاستئماني الأحادي هذا هو توجيه تنفيذ أنشطة البرنامج وضمان الاتساق مع خطط العمل والميزانيات الموافق عليها. وأدت أحكام الاتفاق إلى صعوبة تقديم التقارير المالية للمقترضين. وعلاوة على ذلك، لم يتمكن مراجعو الحسابات الذين تعاقد معهم المقترضون من الوصول إلى السجلات المالية اللازمة أثناء عمليات المراجعة السنوية الخارجية بسبب مبدأ الأمم المتحدة الذي يفيد بأن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ينبغي أن يعتمد على الآليات الداخلية لمنظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج** للحصول على ضمانات المراجعة. ونتيجة لذلك، لم يكن المقترضون قادرين دائما على الامتثال لالتزاماتهم الائتمانية، مما أدى إلى احتمالات التخلف عن السداد. وفي أعقاب المناقشات الأخيرة التي أكدت من جديد الوضع المزدوج للصندوق الدولي للتنمية الزراعية باعتباره وكالة تابعة للأمم المتحدة ومؤسسة مالية دولية، وافقت منظمة الأغذية والزراعة على نموذج للإبلاغ. وبالإضافة إلى ذلك، اتُفق على تقديم التقارير المالية المرحلية غير المراجعة نصف سنويا، والتقارير المالية المعتمدة سنويا. وفي ما يتعلق بالمراجعة، نوقشت بدائل لتجاوز الحاجة إلى الوصول المباشر إلى السجلات، على سبيل المثال من خلال الاعتماد على الشهادات التي تقدمها الإدارة العليا لمنظمة الأغذية والزراعة.

تعبئة الموارد. في حين تمت تسوية مشاكل الاتصالات والإبلاغ، فإنه لا تزال هناك فجوة في التمويل. وتبلغ التكلفة الإجمالية للبرنامج 180 مليون دولار أمريكي، تم الحصول على 73 مليون دولار أمريكي منها من التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مما ترك فجوة قدرها 107 ملايين دولار أمريكي يجب سدها، بما في ذلك التمويل المشترك الموازي البالغ 71 مليون دولار أمريكي من الصندوق الأخضر للمناخ. واستلزم ذلك جهدا مشتركا لتكثيف جهود تعبئة الموارد إما من خلال التمويل المشترك الموازي أو المباشر أو من خلال الاستفادة من الشبكات المعنية. واستجاب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من خلال تفعيل التمويل المشترك الموازي للصندوق الأخضر للمناخ، وتعبئة 18 مليون دولار أمريكي من موارد التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، بالإضافة إلى تمويل مشترك من هولندا (13.2 مليون دولار أمريكي)، وإيطاليا (1.9 مليون دولار أمريكي)، وأيرلندا (0.5 مليون دولار أمريكي). واستنادا إلى خطط الاستثمار التي أُعدت في منتصف مدة المرحلة الثانية، تقدر الفجوة المتبقية بنحو 78 مليون دولار أمريكي. وقد بدأت المناقشات مع الدول الأعضاء المعنية لتخصيص جزء من موارد التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق للبرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ لمواصلة تضييق الفجوة. كما أجرى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية زيارات إلى ألمانيا، وفرنسا، وبلجيكا لاستكشاف فرص التمويل المشترك. وبالإضافة إلى ذلك، ظل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يعمل مع تحالف الساحل لوضع البرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ كمبادرة رائدة محتملة. وعقد حدثا جانبيا في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف أبرز صورة البرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ لأول مرة في اجتماع خارجي وأنشأ مرفق تمويل متعدد الجهات المانحة للسماح بتعبئة موارد المنح. واشترك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج** في استضافة حفل عشاء للجهات المانحة في داكار على هامش استعراض منتصف المدة للبرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ.

6- التعلم

السياق موات لتحقيق أثر مشترك على نطاق واسع. تمثل الدينامية الدولية الناشئة بشأن محور العمل الإنساني والتنمية والسلام فرصة للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها لتجديد الالتزام بالتعاون وتوسيع نطاقه. وتشير المرحلة الأولى من التنفيذ إلى أن السياق في منطقة الساحل يفضي إلى تقارب مركّز ويستفيد من التكامل بين الولايات الثلاث للوكالات المعنية.

ويدعم مزيج حكيم من القروض والمنح الاستثمارات الصعبة التي تشتد الحاجة إليها، بالإضافة إلى الاستثمارات الميسرة الضرورية بالقدر نفسه لبناء السلام، وبناء القدرات، وحوار السياسات، وإقامة روابط تشغيلية بين منظمات المزارعين والرعاة والحكومات الوطنية والمؤسسات الإقليمية.

وتسمح صيغة المشروعات المضيفة (مشروعات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الأساسية التي تستضيف البرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ) بتحقيق مكاسب سريعة في المراحل الأولية، وبدء التنفيذ بسرعة، وتحقيق مجموعة من الكفاءات من التكلفة. ومع ذلك، قد تنشأ تحديات في المراحل النهائية، على سبيل المثال في تنسيق النُهج والمجموعات المستهدفة من المشروعات المضيفة والمشروعات المستضافة.

ويمكن أن تؤدي المرونة في عمليات التوظيف إلى تسهيل البدء المبكر للعمليات الممولة بموارد تكميلية. يسمح الصندوق الأخضر للمناخ بتمويل وظائف على المستوى الإقليمي لتغطية وظائف التنسيق الهامة. ومع ذلك، لم يكن تعيين الموظفين ممكنا إلا بعد استلام الرسوم من الصندوق الأخضر للمناخ، في حين تعتبر الاستثمارات الكبيرة من حيث وقت الموظفين بالغة الأهمية في وقت مبكر من السنة الأولى للمشروع، أثناء المدفوعات الأولية. ولذلك، بموجب البرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ، كان لا بد من تمويل هذه الوظائف من خلال آليات مخصصة مثل الانتداب. ويقترح التعلم النظر في استخدام "بند ميزانية صوري" لإصدار إعلانات الوظائف الشاغرة في انتظار استلام الرسوم. ويمكن أن يستفيد تعيين الموظفين أيضا من عملية موازية للوظائف الممولة بأموال تكميلية، مما يؤدي إلى الاستفادة بشكل أفضل من الآليات القطرية التي تستخدمها أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

وسيكون توفير الحوافز واستدامة الطلب على العمليات الإقليمية أمرا بالغ الأهمية لاستمرارية المبادرات الإقليمية. فقد أنشأت مؤسسات مالية دولية أخرى حوافز للعمليات الإقليمية من خلال نافذة تمويل مخصصة ـ بالإضافة إلى موارد نظم تخصيص الموارد على أساس الأداء ـ لتمكين البلدان من تناول المسائل الإقليمية والعابرة للحدود. وأدى ذلك إلى إزالة المعضلة التي يواجهها الكثير من البلدان في الاختيار بين الأولويات الإقليمية والوطنية.

وفي عام 2018، اقترحت إدارة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الاستفادة من الأدوات المالية وآليات تخصيص الموارد الحالية لإتاحة الوقت اللازم لتقييم آلية منفصلة لتخصيص الموارد. وكان من المقرر تحليل الخبرة المكتسبة بالتزامن مع استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء قبل التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ولا توفر حالة البرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ باعتباره عملية إقراض إقليمي تجريبية خبرة كافية لإرشاد القرارات المتعلقة بآلية مالية. غير أنه في ضوء فجوة التمويل والتعلم من تحفظ الدول الأعضاء في مواصلة تجميع مواردها بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء من أجل البرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ، يمكن إنشاء حوافز في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من خلال إدخال "عامل العمليات الإقليمية" الذي سيكون إضافة متواضعة لمخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للدول الأعضاء المشاركة.

7- سبل المضي قدما

من المقرر أن يتم الانتهاء من استعراض منتصف المدة للبرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ وإعادة الهيكلة على المستوى الإقليمي بحلول نهاية يونيو/حزيران، وعلى المستوى الوطني في جميع البلدان الستة قبل نهاية العام.

ويبدأ تنفيذ جميع عمليات الساحل الواحد المتبقية هذا العام. ويجري العمل على تعميق التفاهم وتعزيز نقاط التقارب بهدف زيادة أوجه التآزر بين الشركاء المنفذين. وقد ركزت التحليلات الأولية على الاستهداف الجغرافي والاجتماعي واستهداف الأنشطة، والتوظيف في المشروعات المضيفة.

وسيتم إنشاء لجنة تنسيق تقني في الأشهر المقبلة لزيادة تعزيز التنسيق بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.

ومن شأن التوظيف الوشيك للموظفين الرئيسيين ذوي الأولوية أن يدعم التحليل الدقيق اللازم لتحديد نقاط دخول إضافية من أجل تعزيز التقارب بين التدخلات، مما يسمح للمبادرة بأن تصبح في نهاية المطاف أكبر من مجموع أجزائها. وبالتالي، فإن المبادرة جزء لا يتجزأ من نهج إقليمي جديد للاستثمار على المديين المتوسط والطويل، وهو نهج يمكن أن يستوعب الاحتياجات والآفاق القصيرة الأجل، لأنه مبني على إطار برامجي دائم ومنصة لمنطقة الساحل يمكنها النمو والتكيف مع الظروف والفرص المتطورة.

وفي ضوء انسحاب بوركينا فاسو، والنيجر، ومالي من مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل، يجري اختيار كيان إقليمي جديد لتنسيق العمل.

الملحق الأول - رسم توضيحي لمبادرة الساحل الواحد